

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوقرة - بومرداس  
كلية الحقوق والعلوم السياسية - بوواو  
قسم القانون العام  
مخبر الأليات القانونية للتنمية المستدامة

فرقة C09723301.

"التعديلات الدستورية وأثرها على التنمية"



## تنظم

ملتقى وطني موسوم ب:

التنظيم القضائي الإداري في ظل التعديل  
الدستوري الجديد من التأسيس إلى النجاعة

يوم 06 ديسمبر 2023

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د/ يحيى مصطفى رئيس الجامعة

المشرف العام للملتقى

أ.د/ بن الصغور عبد العظيم، عميد الكلية

مديرة المخبر: أ.د/ يوسفى أمال

رئيس الملتقى

د. ديباش سهيلة

المنسق العام للملتقى

أ.د. قران سليمة

اللجنة التنظيمية

رؤساء اللجنة التنظيمية

د. سعيد أوصيف

د. بعوني خالد

أعضاء اللجنة التنظيمية

أ. مقطف خيرة

د. العرفي فاطمة

أ. عبد الوهاب نورة

أ.بن طيب زهية

أ. طحطحات زهوة

أ. شرفي صفية

رؤساء اللجنة المنظمة

د. قنوج حمامة

د. جويش وهيبة

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د. دينديني يحيى

أ.د. حدود كمال

أ.د. الغوثي سعاد

أ.د. قران سليمة

أ.د. لوج سمير

أ.د. جليل مونية

أ.د. تريجة نورة

أ.د. لوكال مريم

أ.د. عيسى زهية

أ.د. ربيحي تيوب فاطمة الزهراء

أ.د. شيخ العربي

د. طيبي سعاد

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة الجزائر

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة المدينة

جامعة خميس مليانة

د. ملاتي معمر

د. بعوني خالد

د. قنوج حمامة

د. أوشاعور شيد

د. بلمداني علي

د. تواتي نصيرة

د. بن عياد جلييلة

د. أوصيف سعيد

د. دنشادي عائشة

د. يونس حفيظة

د. ديوطبة مراد

د. عميش وهيبة

د. قرنان فضيلة

د. بن سرية سعاد

د. شمون عليجة

د. جمعة حميدة

د. محديد ليلى

د. حيوش وهيبة

د. عبد الغفور معاد

د. بلمختار حسينة

د. بوحملة كوثر

د. فوزار العيدي جمال

د. دحيمين الطاهر

د. سمري سامية

د. لطرش سامية

د. لعروسي حليم

د. محديد حميد

د. خلف فاروق

د. عليان مالك

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة بومرداس

جامعة الجزائر 1

جامعة الجزائر 1

جامعة الجزائر 1

جامعة المدينة

جامعة الجلفة

جامعة الواد

جامعة الجزائر 3

## شروط المشاركة

- ✓ أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو عرضه أو المشاركة به في أعمال علمية سابقة.
- ✓ توافق البحث مع أحد المحاور.
- ✓ ضبط البحث وفق المنهجية المتعارف عليها.
- ✓ توثيقا وكتابة مع الالتزام بالخطاب الخاص بالمداخلة.
- ✓ عدم تجاوز عدد صفحات المداخلة 20 صفحة وأن لا تقل عن 10 صفحة، مرفق بملخص لغة البحث وأخر بالفتن العربية او الانجليزية.
- ✓ لا تقبل المداخلات المشتركة.
- ✓ تكتب المداخلات بخط Simplified Arabic، حجم 14 أما الهوامش فتكتب بطريقة آلية في نهاية كل صفحة بحجم 12، أما بالنسبة للمداخلات المقدمة باللغة الأجنبية فتحرر بخط Times New Roman 12.
- ✓ وتحرر الهوامش بنفس الخط و بحجم 10.
- ✓ الإشارة إلى المراجع والهوامش في أسفل الصفحة وتدرج قائمة المراجع في نهاية البحث.
- ✓ لا تورد على المداخلات غير مقبولة.
- ✓ أن تتضمن استمارة المشاركة المعلومات التالية :
- اسم ولقب المشارك، المؤسسة المستخدمة، الدرجة العلمية، التخصص، البريد الالكتروني، عنوان المداخلة، محور المداخلة، الملخص.

## مواعيد هامة

- \* آخر أجل لإرسال المداخلات: 20 نوفمبر 2023
- \* تليخ الرد على المداخلات المقبولة يوم: 28 نوفمبر 2023
- \* تليخ انعقاد الملتقى: يوم: 06 ديسمبر 2023

ترسل المداخلات إلى البريد الالكتروني:

s.debieche@univ-boumerdes.dz

s.soucif@univ-boumerdes.dz

لهذا تدور إشكالية الملتقى حول البحث في انعكاسات أو نتائج استحداث محاكم إدارية، للاستئناف في التعديل الدستوري الأخير على التنظيم القضائي الجزائري ؟

## محاور الملتقى

**المحور الأول:** - تكريس المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي نظام الأليات باستحداث المحاكم الإدارية، للاستئناف بتأكيد الإستراتيجية، وتدعيم الإزدواجية القضائية، وتعزيز مبدأ التقاضي على درجتين.

**المحور الثاني:** القواعد القانونية الجديدة المنظمة للإجراءات أمام الهيئات القضائية الإدارية من خلال التركيز والوقوف عند أهم التعديلات الإجرائية الجديدة أمام الهيئات القضائية الإدارية.

## المحور الثالث: انعكاسات التعديل في التنظيم القضائي على عمل القاضي الإداري من خلال تعزيز دوره في الرقابة الإدارية

على العمل الإداري.

## أهداف الملتقى

- الوقوف عند تقييم الإصلاحات الجديدة في التنظيم القضائي الإداري ودورها الإيجابي في اكتمال درجات التقاضي.

- البحث في أثر هذه الإصلاحات على ضمان استقلالية القاضي الإداري بالنظر إلى طبيعة اختصاصه للفصل في المنازعة الإدارية.

- البحث في مدى تحقيق محاكمة عادلة واحترام حقوق الدفاع في الإجراءات القضائية الجديدة لاسيما اقرار التقاضي الإلكتروني.

- الوقوف عند الدور الجديد للقاضي الإداري في تكريس الحماية القانونية للمواطن ضد تعسف الإدارة و بالتالي ترقية العمل الإداري وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن.

## إشكالية الملتقى

أعلن التعديل الدستوري لسنة 1996 على العودة لاعتماد نظام الإزدواجية الذي كان معمول به في الفترة الإستعمارية، وبعد الإستقلال إلى غاية 1965، جاء هذا التعديل في التنظيم القضائي باستحداث هرم للقضاء الإداري على رأسه مجلس الدولة و في قاعدته جهات قضائية إدارية دون إعثناء الدستور بتحديد دقيق لهذه الهيئات، تاركا ذلك للمشرع الذي اكتفى بالنص على تأسيس محاكم إدارية بموجب القانون 02/98.

ومع ذلك إذا كان النص على الإصلاح في التنظيم القضائي بموجب التعديل الدستوري حينها يعد النتيجة المنطقية والضمان للاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية، (منها حيد الإدارة) و بالتالي ظهور الوعي في اللجوء إلى القضاء الإداري مما يؤدي إلى تزايد عدد القضايا المطروحة أمام القاضي الإداري، فإن هذا الإصلاح اليوم يعد أكثر إحاحا، هذا لذي تضمنه التعديل الدستوري لسنة 2020.

هذا الدستور الذي اعتبر نقطة إنطلاق بناء مؤسسات جديدة تبلورت في مجال القضاء بالنص صراحة و لأول مرة على تأسيس محاكم استئناف إدارية بموجب المادة 179.

يمثل تأسيس محاكم إدارية للاستئناف بمثابة ضمانة أساسية لحسن سير العدالة بتكريس للازدواجية وتعزيز مبدأ التقاضي على درجتين، و الذي يعد مبدأ أساسي من مبادئ النظام القضائي الجزائري، فضلا على تدعيم للرقابة القضائية على أعمال السلطات العمومية، و انعكاس ذلك على تحقيق الأمن القضائي للمتقاضين.